

التقرير اليومي

2007/1/15

ريتشارد هاس يعلق على خطة بوش

مقابلة مع ريتشارد ن. هاس (رئيس مؤسسة العلاقات الخارجية)
أجرى المقابلة برنارد غيرتزمان
11 كانون الثاني 2007

غيرتزمان: لقد وجه الرئيس خطابه للأمة حول العراق. ما هو إنطباعك العام عن خطابه في الليلة الماضية؟

هاس: إنَّ إنطباعي العام هو أنه شخص قام برفض الدعوات للخروج من العراق. فهو مقتنع، بشكل واضح، بتحليل الإدارة بأنَّ القيام بالانسحاب سيكون له عواقب كارثية. ومع ذلك، فهو قامر بشدة بجعل الزيادة في عديد الجيش أساس محور السياسة الجديدة. وبحسب الطريقة التي دعم بها خطابه، فإنه وضع نفسه في موقف ستتنامي فيه الضغوطات، في حال لم تغير هذه السياسة الأمور نحو الأفضل، لتقوم الولايات المتحدة بتخفيض عدد قواتها أو حتى الانسحاب. أما السخرية الكامنة هنا، فهي أنه في حين يعتبر نفسه كما لو أنه يزيد من نسبة إحتمال نجاح الولايات المتحدة في العراق، فإنه أيضاً زاد من نسب الإحتمالات بأن تقوم الولايات المتحدة بالتراجع والانسحاب من العراق.

غيرتزمان: من المثير للسخرية أنه وفي حين كانت الولايات المتحدة قد دخلت هذه الحرب كي تحرر الشيعة، فإنَّ الشيعة الآن هم من يتسببون، سياسياً، بالعديد من المشاكل.

هاس: إنني أضيء على ذلك الأمر من زاوية مختلفة. فالإدارة تراجعت عن خطوة أساسية لما يمكنك أن تدعوه "العرقنة". أما لجهة خطاب الرئيس الليلة الماضية وما مثله، فكان، وقبل أي شيء آخر، "إعادة أمركة" الجهود. وما نقوم به الآن ليس، ببساطة، عبارة عن زيادة الحجم والمستوى فقط، إنما عبارة عن زيادة الدور العملي للقوات الأميركية في المدى القصير لخلق نوع من الثغرة للعراقيين في المدى المتوسط. وذلك يمثل تحولاً رئيسياً في التكتيكات.

غيرتزمان: عندما خرج تقرير مجموعة دراسات العراق، كان هناك إهتماماً كبيراً بالدور الذي لعبه لجهة الدعوة للديبلوماسية مع إيران وسوريا. وقد أخذ الرئيس المسلك المعاكس قائلاً بأنَّ إيران وسوريا شريرتئين، وبأنَّ علينا زيادة الضغوط عليهما، هل هذا خطأ كبير؟

هأس: من وجهة نظري، نعم إنه كذلك. لا أستطيع أن أجلس هنا لأضمن لك أو لأي شخص آخر بأن الجلوس في منتدى إقليمي مع إيران وسوريا قد يحسن الأمور بشكل ملموس. لكنني أعتقد بأن هذا الاحتمال يستحق البحث بالتأكيد. فإيران لا تريد رؤية العراق ممزقاً، ولا تريد أن ترى تدفقاً هائلاً للاجئين. كما أن سوريا، وبشكل مماثل، لا تريد رؤية هذه الأمور بالإضافة إلى أن سوريا لديها مصلحة أكبر في تأسيس علاقات مع الولايات المتحدة والعودة للدخول في حوار سياسي مع إسرائيل.

وإني، ببساطة، أختلف مع سياسة الرفض لإستراتيجية دبلوماسية إقليمية. ومرة أخرى، لا أرى أين يمكن أن يتفاهم هذا الأمر إذا ما واصلت الولايات المتحدة القيام بدبلوماسية إقليمية، سواء نجحت هذه الدبلوماسية أم فشلت.

غيرتزمان: لماذا بإعتقادك رفضها الرئيس ضمناً؟ فهو لم يناقشها مباشرة وإنما نادى بالدبلوماسية فقط بمفهوم قيام دول عربية أخرى بدعم العراق.

هأس: أنت تطلب مني تفسير سياسة أنا أختلف معها. من الثابت مع ست سنوات من سياسة الإدارة بأن هذه الأخيرة كانت تحاول عزل كلتا الحكومتين. هذا مثير للسخرية، لأنه أتى بعكس المتوقع، لكن عندما كانت الولايات المتحدة ناجحة في بداية عمل الإدارة ومباشرة عقب هجمات 9/11، قامت برفض فكرة الدبلوماسية مع إيران على أساس أننا لم نكن بحاجة لذلك. فأسعار النفط كانت منخفضة والولايات المتحدة كانت قوية في حين كانت الحكومة الإيرانية تبدو ضعيفة، وكان الناس يأملون بتغيير النظام بعد ذلك. أما الآن، فيبدو أن الإدارة الأميركية ترفض العمل الدبلوماسي مع إيران لأن الإيرانيين ناجحون، في حين لا تملك الولايات المتحدة سوى رافعة (مالية) ضئيلة ثمينة. وبسبب أهمية الموضوع وما يستحقه، فإني أعتقد بأنه كان هناك خيارات أفضل قبل خمس سنوات، إلا أنني لا أزال أعتقد بأن هناك خيارات الآن تستحق البحث، حتى مع إيران، مع كل الإشارات التي تدل على الضعف السياسي النسبي للرئيس أحمددي نجاد عقب الإنتخابات الأخيرة، والمشاكل التي تواجه الصناعة النفطية الإيرانية، وإقتصادها عموماً.

غيرتزمان: هل تعتقد بأن الديمقراطيين سيواصلون العمل على بذل الجهود لقطع المساعدات؟

هأس: إني لا أتوقع بأن يقوم الديمقراطيون بإستخدام سلطة المال لتقليص الإلتزامات الأميركية تجاه العراق، وإذا قاموا بذلك، فإني أعتقد بأن ذلك سيكون، سياسياً، مدمراً بالنسبة لهم، لأن ذلك سيضعهم، وببساطة، في موقف يتحملون فيه المسؤولية المفترضة لسياسة الإدارة، التي تبدو فاشلة. لكن دعني أضيف أمراً واحداً: إذا لم تكن زيادة الجنود، إستراتيجية، فإن معارضة الزيادة ليس إستراتيجية أيضاً.

"إنّ إضافة ما لعدد الجيش بهذا المستوى هو، وببساطة، غير كافٍ لتغيير الزخم، كما أنه لن يكون له ذلك التأثير الكبير على تحويل الأمور في النهاية".

وبالنسبة للناس الذين يختلفون مع الرئيس، سواء من الديمقراطيين أو الجمهوريين، فإنّ التحدي يكمن بالخروج ببديل قابل للحياة. وإني أعرض، ببساطة، إلى أنّ الإنسحاب بشكل دراماتيكي وسريع ومفاجئ، مع إستخدام وصف مجموعة دراسات العراق، هو أيضاً ليس سياسة قابلة للحياة.

إذا ما كان عليّ أن أتحدث بوضوح عن البديل الذي كنت أتمنى أن تكون الإدارة قد إكتشفته، بالإضافة إلى إستحداثها بعداً دبلوماسياً إقليمياً للسياسة الأميركية، فإني كنت سأناقش على الأرجح ما يشبه البقاء على الخطة للتجنب بشكل أساسي الدراما السياسية الجديدة، التي أدت الآن إلى رفع الضغوط ورفع التوقعات وزادت من نسب احتمالات الإنسحاب إن لم يسير الأمر كما يجب. وكنت لأحتج بأنه كان على الإدارة أن تكون أكثر حكمة لجهة البقاء على الخطة لما يمكنك أن تدعوه "بالعرقنة"، أي هبوط مؤشر الوجود الأميركي تدريجياً، ما يتيح لنا الخروج أكثر فأكثر من الحرب الأهلية عن طريق القيام بدور المساعد المالي.

أما الفائدة المترتبة عن ذلك، فإنها كانت ستعمل على تهدئة الجدل السياسي الأميركي وكانت لتكسب الإدارة بعض الوقت، وما كانت لتغير الواقع لجهة الإلتزام بالعراق وتساعد ذلك أو هبوطه، بحسب إستعداد وقدرة الحكومة العراقية على العمل كحكومة وطنية. وكنت لأعتقد بأنه يمكن مقارنة الأمور بشكل أفضل بدلاً من وضع الولايات المتحدة في قلب الأمور ورفع التوقعات، وبالنتيجة رفع الضغوطات.

نقاش في خطاب بوش

بقلم أنطوني كوردزمان

10 كانون الثاني 2006

قد يكون خطاب الرئيس الليلة بالفعل أهم لحظة من لحظات حياته الرئاسية، لأنه، على الأرجح، سيتم الحكم عليه بحسب نجاحه النهائي في تقديم شكل من أشكال النصر الأميركي في العراق. أما التساؤل الذي يطرحه التقرير، فهو كيف يمكن الحكم على ما يقول، حيث أنه من المهم المحافظة على الخطاب ضمن السياق مع مراجعة حذرة لما يقوله وما لا يقوله هذا الخطاب.

المحافظة على الخطاب ضمن السياق: التركيز على القضايا السياسية الصحيحة.

يبدو الإعلام مسكوناً، تقريباً، بهاجس حجم "الزيادة" بما يعني القوة البشرية الكاملة وعدد الوحدات القتالية، وذلك مع التجاهل الكامل، غالباً، لتساؤلات من نوع لماذا هذه الزيادة وكم ستدوم، وما هي الكفاءات والقدرات التي ستضاف لهذه المهمة ووقعها على القوات العسكرية العاملة والإحتياطية، وذلك مع حشد من القضايا ذات الصلة المباشرة بموضوع الزيادة.

على كل حال، إنّ الزيادة فقط ما هي إلا إحدى القضايا التي على الرئيس الإنكباب عليها، حتى أنها ليست أهم قضية بالنسبة الى القوات الأميركية.

إنّ التركيز الهادف بعزم على الزيادة يتجاهل التعقيدات المتعلقة بـ 132,000 رجل وإمرأة في القوات العسكرية زائد حوالي 100,000 من المدنيين والمتعهدين الذين سيبقون هناك الى وقت غير محدد. وهذا، مرة أخرى، يعكس التجاهل الكامل نفسه لجهة إبقاء هؤلاء هناك وما هو الإنجاز الذي سيحققونه، وكما ستطول فترات تعيبتهم وإنتشارهم وما الذي سيتغير في قابلية وإمكانيته المهمة على المعالجة والتطور، ووقع ذلك على القوات العاملة والإحتياطية، بالإضافة الى حشد من القضايا ذات الصلة المباشر بالموضوع.

في كل الحالات، يجب أن يكون التركيز الحقيقي للخطاب هو على تقديم إستراتيجية كاملة وخطة عملية موثوق بها للتحرك قدماً في العراق.

إنّ الرئيس لا يقوم بتقديم خطة زيادة، إنه يستخدم فرصته الأخيرة المعقولة لتطوير وتنفيذ إستراتيجية إنتصار، والتي ستوفر على الأقل الأمن والإستقرار ودرجة ما من التعددية للعراق.

قائمة الأشياء الواجب مراجعتها للحكم على خطاب الرئيس.

وهذا يعني أنّ القضايا الأولية للحكم على خطاب الرئيس غير متعلقة بمسألة الزيادة، وإنما هناك حاجة للتالي:

- تقديم خطة مقنعة للعمل السياسي، للتحرك نحو تسوية ومصالحة سياسية أو على الأقل التعايش. يجب تفهّم موقف حكومة المالكي- ضمن حدود حرية التصرف وإتخاذ القرار الضيق التي على الرئيس ملاحظتها- ووضع مجموعة معايير محددة لقياس

- عملية التقدم. كما يجب تحديد ماهية الحوافز والضغوطات المحتملة للعمل، مرة أخرى، ضمن حدود حرية التصرف وإتخاذ القرار الرئاسي.
- يجب على خطة كهذه أن تنظر الى ما وراء القيادة السياسية والحكومة المركزية. فالتسوية تعني إشتمالها على أكبر عدد ممكن من الفئات والعناصر، بما في ذلك الزعماء والأفراد في حركات التمرد والميليشيات وأكثر العناصر إعتدالاً. وتتطلب الخطة بناء قدرة الحكومة المركزية على الحكم على المستويين الإقليمي والمحلي. كما تتطلب إجراء إنتخابات عملية لخلق قادة أكثر شعبية ومصدقية ليكون ذلك بديلاً عن الفتوية.
- خطة كهذه يجب أن تحدد الموقف الأميركي لجهة التعامل مع جيران العراق. قد تشمل التسوية أو لا تشمل مقاربات جديدة نحو إيران وسوريا أو مقاربة جديدة للسلام العربي- الإسرائيلي، إلا أن خطة أميركية ما موثوقة لا يمكنها تجاهل هذه القضايا. وعموماً، يجب أن يكون هناك خطة للتعامل مع دول مجاورة أساسية كتركيا، مصر، الأردن، والعربية السعودية ومع خطة للتعامل مع حلفائنا في الإنقلاب.
- تقديم خطة كاملة لإستخدام القوات الأميركية والقوات العسكرية العراقية. يجب تقديم خطة كاملة للعمليات العسكرية ولمكافحة التمرد ضد المتمردين والميليشيات المتشددة وليس القيام فقط بوصف الزيادة أو دور الجيش الأميركي. فنظرياً، يجب على الأقل تقديم بعض التصورات لإنخفاض تدريجي للجيش الأميركي وتوضيح ما إذا كانت الولايات المتحدة ستحافظ على قواعد دائمة لها ما إن تتوصل القوات العراقية الى آخر مرحلة من مراحل تطورها.
- القيام بوصف واضح لكيفية قيام الولايات المتحدة بمعالجة الخلافات الطائفية والعرقية. إذ يجب التوضيح ما إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال تواصل العمل على الوحدة الوطنية، وإذا ما كانت لا تزال تتطلع الى شكل من أشكال الفيدرالية، وإذا ما كانت ستركز على المتمردين السنة أو على كل العناصر المهتدة بحرب أهلية، وإذا ما كانت ستقوم، على الأقل، بتقديم رؤية واسعة حول النوايا الأميركية بالتعامل مع الصدر والقضية الكردية.
- القيام بوصف المقاربة الأميركية الجديدة لتطوير القوات العراقية. إنّ الفشل المستمر للجيش العراقي على مدى الأيام القليلة الماضية، والمشاكل مع الشرطة الوطنية والإفتقار الى هيكلية موثوق بها لإصلاح وإنشاء شرطة منظمة وفعالة، والمشاكل مع FPS، والحاجة الى توفير إمكانيات أمنية محلية عاجلة، كلها قضايا شديدة الأهمية. وهي بحاجة كأكثر ما يكون الى أموال أكثر ومدربين أكثر بكثير يتم زرعهم في القوات العسكرية. ولا يمكن لأية إستراتيجية أن تفوز أو "تضبط" الوضع بمفهوم الإستراتيجية الدائمة، من دون تقدم رئيسي في هذا المجال.
- القيام بوصف مقاربة أميركية جديدة للتطور الإقتصادي وإعطاء الحكومة العراقية وجوداً ذا مصداقية على المستويات المحلية. يجب تقديم دولارات إضافية، الى جانب الرصاص، على المستوى المحلي لتخفيض مستوى الحافز لدى الناس وإنضمامهم الى المتمردين والميليشيات وتوفير أمن إقتصادي على المدى القصير. لا يمكن أن يكون هناك "ضبط" للوضع من دون تغييرات رئيسية وزيادة في التمويل في هذه المجالات. وقد تم ذكر تصورات حول مبلغ يتراوح بين 1,8 و 5 مليارات دولار كملحقات لمبلغ 34-38 مليار دولار تم إنفاقها حتى الآن. إنّ التفاصيل لذلك تعتبر شديدة الأهمية.
- تقديم إقتراح لحل ما لقضية النفط. كل فئة من الفئات العراقية الأساسية تعلم بأنّ موارد الثروات النفطية هي أساسية

وشديدة الأهمية بالنسبة للنفوذ السياسي والإقتصادي. إنّ القيام بتسوية واقعية ما تعتبر مستحيلة من دون العثور على حل لتقاسم العائدات، ومن دون الإتفاق على إعادة الحقول النفطية الى وضعها السابق وتوسيع الإنتاج وتطوير الحقول الجديدة.

- الإنكباب على أخطاء الماضي والمخاطر المستقبلية. إنّ الإمكانية والقابلية المحلية والدولية تتطلب من الرئيس أيضاً أن يكون صريحاً حول أخطاء الماضي والإعتراف بأنّ هناك احتمالات لحدوث أو عدم حدوث نجاح مستقبلي في العراق. وهذا لا يعني الإعتراف فقط بالمخاطر، لكنه يفسر أيضاً لماذا تعتبر كلفة الإنسحاب أقل من كلفة البقاء.
- التصريح بالحاجة للإلتزام طويل الأمد، إستخدام الموارد، والتضحية حتى النجاح. يمكن للفشل أن يكون سريعاً وحقيقياً. وعملياً، يقوم الجميع بالعمل على هذه القضية، فالكل يدرك بأنّ النجاح يعني جهوداً طويلة الأمد بكلفة تقترب من 100 مليار دولار سنوياً، وذلك على مدى 3-5 سنوات المقبلة. أما الجهود الأقل، فقد تمتد الى عشر سنوات على الأقل. وبإمكان الرئيس أن ينال المصداقية، فقط، إذا ما توجه للعمل بشكل صريح على هذه القضية.
- الإشارة الى "الخطة C" في الحد الأدنى. قد يكون الرئيس يريد فعلاً أن يتجنب مناقشة الظروف التي سيكون على الولايات المتحدة الرحيل في ظلها، لكن عليه إعطاء إشارة الى حلفائنا الإقليميين والدوليين بأنّ الولايات المتحدة لن تتخلى عن العراق بما يتعلق بجهودها المبذولة لوضع حد للصراع الأهلي، ولجهة مساعدته للتقدم حتى لو كانت مجبرة على الرحيل أو طلب منها ذلك، وبأنّ الولايات المتحدة ستحافظ على وجود رئيسي لها في الخليج وبأنها ستعمل على حماية وتعزيز قوة حلفائها الإقليميين.

تعريف رديف للخطاب

هناك حشد من القضايا التي لا يمكن تغطيتها بشكل يمكن الوثوق به في خطاب واحد، حيث على الرئيس أن يكون غامضاً. فالتصورات والشعارات، على كل حال، ليست خيارات وليست خططاً. إنّ أحد الإختبارات الأساسية لما يقوله الرئيس هو ما إذا كان هو أو إدارته سيقولون بأنّ الخطاب سيتبعه خطط عملية مفصلة تتحدث عن أنشطة وعن التوقيت وعن موارد معينة؟ فالأفكار ليس لها مصداقية عملية، فقط الخطط العملية المفصلة هي ما يهم الآن. أما الإختبار الآخر للمصداقية، فيمكن بوعده الرئيس بتقديم تقرير حول التقدم في العراق، وبأن يقوم بذلك بانتظام وبعمق. فهذا الأمر كان يشكل مشكلة كبرى حتى الآن، بسبب التقارير التي كانت بمعظمها تتحدث عن إنهيار وعن قائمة فارغة من الإنجازات الثانوية.